

الخصائص السوسولوجية للبطالة في الجزائر (2019/1970)

عمر دّراس^(1,2)

مقدّمة

تتناول هذه الورقة تحليل السمات البارزة للبطالة في الجزائر ونمط تشكّلها قصد التّعرف على انعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومقاربة إمكانية ضبط وتحديد مدى مساهمة وفعالية بعض القطاعات الاستراتيجية فيها من جهة أخرى، خصوصا لتأثيرها على قنوات الترقية المهنية الاجتماعية الرّسميّة مثل المنظومة التّربويّة وسوق العمل والوكالات المؤسّساتية للتّشغيل- في تزايد او تراجع حجم البطالة في الجزائر.

نستعرض في بداية هذا المقال وبإيجاز الخصائص البارزة للشّغل في الجزائر ومراحل تطوّره خلال الفترة في ظلّ الارتباط الوثيق بين عالم الشّغل وظاهرة البطالة.

السّياق العامّ لتطوّر الشّغل في الجزائر بعد الاستقلال إلى اليوم

شهدت الجزائر، منذ الاستقلال (1962) وإلى يومنا هذا، تحولات هيكلية عميقة وجذريّة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولكنها ما تزال غير مكتملة. ارتبطت التحوّلات البنيويّة الاقتصاديّة خلال الفترة ما بين 1970-1990 بإرساء نموذج إنمائيّ

⁽¹⁾ Université Oran 2, Département des Sciences Sociales, 31000, Oran, Algérie.

⁽²⁾ Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.

طموح لُقّب آنذاك بالصّناعة التّصنيعيّة، وقد ارتكزت سياسة الدّولة في هذا المجال على إعطاء الأولويّة للديناميكيّة الاجتماعيّة على حساب الديناميكيّة الاقتصاديّة في توجّهاته العامّة، ممّا ضمن توفير الشّغل بشتى أشكاله لأغليبيّة السّكان النّاشطين اقتصاديًّا خاصّة في القطاعات العموميّة، كما أدت سياسة التّشغيل الشّامل إلى إنتاج ما يشبه « إكتناز » اليد العاملة وتضخّمها بعيدا عن الاعتبار العقلانيّة والمقاييس المعمول بها عالميًّا. ولم يكن ممكنا امتصاص ذلك الكمّ الهائل من اليد العاملة¹ إلاّ باعتماد الدّولة على مداخيل المحروقات على وجه الخصوص.

ونظرا لارتكاز الاقتصاد الجزائري على أحاديّة تصدير مادة النّفط، فإنّ الانخفاض المفاجئ لأسعاره، في السّوق العالميّة سنة 1986، أدّى الى انهيار النظام الاقتصادي الموجّه، وفرض إصلاحات اقتصاديّة، سياسيّة ومؤسّساتيّة ذات توجّه ليبرالي بعد خضوع الدّولة لتوجيهات خبراء البنك العالمي وصندوق النّقد الدّولي القاضيّة بتطبيق إجراءات ما سميّ بسياسة التصحيح الهيكلية خلال فترة (1997/1994)، مقابل إعادة جدولة ديون الجزائر التي بلغت 63 مليار دولار في بداية التّسعينيات. ولعلّ من أهمّ الإجراءات التي أقدمت عليها الدّولة اضطرارا نذكر ما يلي :

- تنازل الدّولة عن السّياسة الاحتكاريّة للتّجارة الخارجيّة عن طريق فتح سوق الاستيراد بصفة استعجاليّة وفوضويّة دون ضوابط قانونيّة ومراقبة عقلائيّة قصد حماية الاقتصاد الوطني.
- التّسريح الجماعي لعدد هائل من عمّال القطاع العام عن طريق إحالة ما يناهز عن أكثر 400 ألف عامل على التّقاعد المسبق أو « التسريح الإرادي ».
- بروز وتعميم أشكال جديدة من عقود العمل غير النّمطية كعقود العمل المحدودة المدّة، والتّوسّع الهائل للعمل غير الرّسبي.

¹ أيفيدنا التعداد السكاني لسنة 1977 بخلق ما يناهز مليون منصب عمل جديد خلال سنة 1970/1977 وظهور البطالة شبه كمالية. من جزاء الانخفاض الملحوظ لحجم البطالة آنذاك..

• الارتفاع الملفت للنظر لنسب البطالة، الذي انتقل من 2,049 ألف عاطل أي بنسبة تقدر بـ 26,4 % سنة 1997 إلى 2,430 ألف عاطل سنة 2000 وهو ما يعادل 29,7 % من أصل العدد الإجمالي للسكان النشطين اقتصادياً.²

تشكّل الشغل في الجزائر وتطوّره (1987-2017)

انتقل عدد السّكان النّشطين اقتصاديًا في الجزائر في فترة ما بين 2004 و2013 من 9.470.000 ناشطا إلى 11.964.000 ناشطا، بزيادة تقارب 2.500.000 فردا خلال تسعة سنوات. وقد ارتفعت نسبة التّشغيل Taux d'emploi في الفترة ذاتها من 34,7 % سنة 2004 إلى 39 % سنة 2013 لتعود نحو التنازل إلى 36,8 % خلال سنة 2017، أمّا فيما يخصّ نسبة النّشاط (taux d'activité)، أي علاقة السّكان النّشطين اقتصاديًا بالسّكان في سنّ العمل، فإنّه تطوّر بصفة بطيئة ومتذبذبة بحيث تراوحت نسبه ما بين 42 % إلى 43,2 % دائما خلال الفترة المذكورة أعلاه.³

وبالرغم من التذبذب البطيء الملاحظ لنسب التّشغيل، فإنّ ذلك يبرز صعوبة انفتاح سوق العمل الوطني وعدم قدرته على مواجهة العدد الهائل والمتزايد للبيد العاملة، وخاصة تلك التي تطلب فرص الشغل لأول مرّة، على الرغم من ضخامة المخصّصات الماليّة للمشاريع الانمائيّة الكبرى المبرمجة خلال الفترة نفسها.⁴

هذا التناقض والاختلال الهيكلي نلمسه عندما نتطرّق إلى بنية ونوعيّة السّكان الناشطين وتطوّرها كما توضّحها معطيات الجدول أدناه (رقم 1) والتي تبين أنّه إذا كان القطاع الخاصّ - الذي عرف نسبا منخفضة وهامشيّة من الشّغل أثناء فترة الاقتصاد الموحّج (لم يمثل آنذاك سوى 16,8 % من السّكان المشغولين سنة 1987) فإنّه قد شهد في الفترة التي تليها قفزة نوعيّة في هذا المجال نتيجة سياسة الانفتاح والإصلاحات الاقتصاديّة اللبراليّة، بحيث بلغت نسب التّشغيل فيه 32 % سنة 2006 لتعرف تراجعا

² المصدر : الشغل والبطالة ما بين 97 و2000 في الجزائر: الوكالة الوطنية للإحصائيات..

³ إحصائيات الوكالة الوطنية « الشغل والبطالة » 2013.

⁴ بلغت الميزانية المخصصة للمخططات الانمائية الخماسية لبرنامج رئيس الجمهورية حوالي 700 مليار دولار ما بين فترة 2000 و2016.

نسبياً وصل إلى 28,5 % خلال فترة 2010/2017. وفي هذا الإطار، يمكن رصد بعض الأسباب الرئيسية لهذا التراجع بالرغم من المساعدات والمحفزات الجبائية والتسهيلات المالية التي قدمتها الدولة لهذا القطاع نوجزها فيما يلي :

- يتميز القطاع الخاص في الجزائر بهيمنة المؤسسات الصغيرة ذات الطابع العائلي، إذ تمثل هذه الفئة ما يقارب 90 % من إجمالي المؤسسات الخاصة. 36000 مؤسسة صغيرة تنشأ سنوياً و 7 آلاف منها لا تعيش أكثر من سنة⁵.
- معظم المؤسسات الصغيرة تنشط في مجالات التجارة والخدمات غير المنتجة للخيرات.

- تستخدم المؤسسات الخاصة يد عاملة ذات كفاءة ضعيفة وبدون حماية اجتماعية⁶ وفي ظروف عمل غير لائقة، رغم أنها (أي المؤسسات الصغيرة) تعدّ المشغل الرئيسي لليد العاملة بحوالي 61,4 % من إجمالي الأجراء سنة 2017.

- أما بالنسبة للمكانة القانونية للأجراء، فإنّ الملفت للانتباه هو التراجع البارز للأجراء الدائمين الذين كانوا يمثلون 70 % من جملة الأجراء سنة 1987 ليتراجع إلى 36 % فقط سنة 2013، ويعود الارتفاع ثانية سنة 2017 ليصل إلى نسبة 39,8% من إجمالي السكان النشطين، وهذا الوضع الموافق لاستحداث 114 ألف منصب عمل جديد، ولكن القسط الوافر منهم يتواجد في القطاع الإداري العمومي.

- الملاحظة نفسها يمكن إدراجها فيما يخصّ الأجراء غير الدائمين الذين لم تتعد نسبتهم 13 % سنة 1987، بينما فاقت 35% سنة 2013، لتعرف تراجعاً نسبياً في حدود 31,6 % سنة 2017. ورغم هذا التراجع النسبي إلا أنّ بنية الكفاءات الأيدي العاملة الجزائرية تبقى بنية مختلطة ونوعيتها متواضعة.

⁵ يحتوي النسيج الاقتصادي في الجزائر على 700 ألف وحدة اقتصادية منها 500 مؤسسة كبيرة فقط في القطاع الخاص بينما تحتاج الجزائر مليون ونصف وحدة متوسطة وخمسة الاف مؤسسة كبيرة ليتمكن اقتصاد الجزائر من الاقلاع الحقيقي والدائم وبنسبة نمو تفوق بـ 5% سنوياً حسب الخبراء.

⁶ بتفيدنا الإحصائيات الرسمية أن 48,5 % من الأجراء المتواجدين في القطاع الخاص يفتقدون لحماية اجتماعية سنة 2004 وقد وصلت هذه النسبة إلى 37,6 % سنة 2013. وهذا يعكس مدى الظروف القاسية التي يعانيها العمال في هذا القطاع من انعدام الحماية الاجتماعية.

2017	2013	2010	2006	1987	الفئات المهنية الاجتماعية
% 28,5	% 28,8	% 29,5	% 32	% 16,8	المشغلون والمستقلون
% 39,8	% 36	% 33	% 32,7	% 70	الأجراء الدائمون
% 31,6	% 35,1	% 37,5	% 35	% 13	الأجراء غير الدائمون
10.769.000	10.788.000	100	100	100	المجموع العام

الجدول 1 : تطوّر التشغيل حسب الفئات المهنية ما بين 1987-2017

المصدر : أنشطة شغل و بطالة لسنة أبريل 2017، حولية رقم 785، الديوان الوطني للإحصاء.

أما عندما نتطرق إلى تطوّر التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية، فإنّ بنيتة يمكن اعتبارها مؤشرا إضافيا للتدهور المتزايد للاقتصاد الوطني في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه (رقم 2) والذي يكشف التراجع الملحوظ لنسب اليد العاملة وعزوفها عن القطاع الزراعي طيلة هذه الفترة، وهذا مؤشر بارز للأزمة الحادة التي يعانيها هذا القطاع رغم المساعدات المالية الهائلة والسخية المقدمة من طرف السلطات العمومية للفلاحين. من جهة ثانية، فإنّ الانعكاسات المباشرة لهذا الوضع تتمثل في استمرار الهجرة الريفية ونفور الشباب من ممارسة العمل الزراعي في المناطق الريفية وتفضيله العمل في المدن وفي قطاعات لا تتطلب يدا عاملة ذات كفاءة عالية مثل قطاع البناء والاشغال العمومية الذي يعتبر المحرك الرئيس للاقتصاد نظرا لاحتضانه جل المشاريع الضخمة المبرمجة من طرف الدولة ضمن المخططات الانمائية الرسمية كالطرق والمساكن والمواصلات، وهذا القطاع حتى وإن تمكن من استحداث مناصب عمل مكثفة إلا أنّ نوعية الشغل فيه يطبعها العمل المؤقت والهشّ والتسريح الجماعي للعمّال فور انتهاء المشاريع، وليس من المستبعد أن يشهد أزمة في التشغيل بعد تراجع أسعار النفط سنة 2014.

ويعرف القطاع الصناعي هو الآخر ركودا ملحوظا وقلّة فرص العمل، وكل المؤشرات تؤوّل نحو تأزمه في هذا القطاع، خاصة العمومي منه الذي مازال يستهلك مخصّصات

مالية معتبرة دون أن يصل إلى مرحلة الانتعاش. ولعل أهم الملاحظات يمكن إدراجها في هذا المجال هو ضعف سياسة توجيه الاستثمارات المنتجة لفائض القيمة، وفي المقابل السعي وراء الربح السريع والسهل المرتبط بغياب ثقافة مقاولانية عصرية. أخيرا يمثل القطاع الخدماتي أزيد من نصف اليد العاملة الاجمالية باستحواذه على حصة تصل نسبتها إلى 60 % من إجمالي الناشطين اقتصاديا سنة 2017، لكن يعاب على هذا القطاع أنه يثقل الخزينة المالية ويرفع من البيروقراطية في الإدارات العمومية والعمل الهش.

القطاعات الاقتصادية	2004	2006	2010	2013	2017
الزراعة	20,7 %	18 %	11,6 %	10,5 %	8,6 %
الصناعة	13,6 %	14,2 %	13,7 %	13 %	13,9 %
البناء BTP	12,4 %	14 %	19,3 %	16,6 %	16,8 %
الخدمات	53,5 %	53,4 %	55,2 %	56,7 %	60,7 %
المجموع العام	100 %	100 %	1000 %	100 %	100 %

الجدول 2 : تطوّر التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية

المصدر : أنشطة شغل وبطالة لسنة أبريل 2017، حولية رقم 785، الديوان الوطني للإحصاء

بنية البطالة في الجزائر (2017/1997) وخصوصياتها

من الصعب تحديد مفهوم البطالة ورسم حدود لها، كما أنه من الصعب أيضا التفرقة ما بين وضعيتين متناقضتين هما وضعيّة النشاط (Actif) وغير النشاط (Inactif) وذلك لعدة أسباب أهمها :

- غياب أدوات قياس البطالة متفق عليها بين الأخصائيين خاصة عندما يتم دمج هؤلاء البطالين ضمن خانة السكان النشطين اقتصاديا.
- صعوبة تحديد وتصنيف الفئات العاطلة والتي لا ترغب مؤقتا في البحث عن شغل.
- تنامي نسب الوضعيات الاجتماعية المرتبطة بحالات : لا- شغل، لا- البحث عن الشغل ولا تمدرس (le halo du chômage).

الخصائص السوسيوولوجية للبطالة في الجزائر (1970/2019)

يمكن رصد التعريف الذي جاء به المكتب العالمي للشغل الذي يعتبر مقياسا مرجعيا للباحثين حتى وإن كان يشوبه بعض النقائص، إذ يحدّد العاطل بـ « ذلك الشخص البالغ من العمر أكثر من 15 سنة، وبدون عمل ولم يشتغل ولو ساعة واحدة أثناء الأسبوع الذي سبق التعداد الإحصائي سواء كان الشخص في وضعية البحث عن الشغل أو لا ».

يعكس الجدول التالي (رقم 3) تطوّر البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 و2017 والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين اثنين :

- المرحلة الأولى المرتبطة بالفترة الممتدة ما بين 1997 و2000 والتي عرفت ارتفاعا متزايدا وخطيرا لنسبة البطالة سواء من حيث قيمها المطلقة أو النسبية، وقد ارتبط ذلك بتطبيق سياسة التصحيح الهيكلي الذي تضمن كإجراء رئيسي التسريح الجماعي للعمال في القطاع العمومي، كما ترافق ذلك مع الوضع الأمني الخطير والمتردّي جراء العشرية الدموية للإرهاب الذي عاشته الجزائر ما بين 1992 و2000.

- أما المرحلة الثانية بعد سنة 2000، فقد عرفت نسب البطالة توجها نحو التراجع الملحوظ وبصفة مسترسلة إلى غاية سنة 2014، إذ انتقلت نسبة البطالة من 17,7% سنة 2004 لتتراجع وتستقر في حدود 9,8% سنة 2014، ثم تعود نحو الارتفاع بـ 12,3% سنة 2017 وذلك بسبب الانخفاض الأسعار النفط ثانية سنة 2014.

1997	2000	2004	2007	2010	2014	2017
2049	2430	1670	1374	1076	1151	12277
26,4%	29,7%	17,7%	13,8%	10%	9,8%	12,3%

الجدول 3 : تطور البطالة ما بين فترة 1997/2017 (بالآلاف و%)

المصدر: الوكالة الديوان الوطني للإحصاء (2014)

علينا الإشارة إلى أنّ البطالة تتمركز في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، إذ ارتفعت نسبتها في هذه المناطق سنوات 2001 و 2013 من 62,2% إلى 73,5%، وهذا ما يعادل ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل، في الوقت الذي تتناقص نسبة البطالة

في المناطق الريفية، إذ تراجعت نسبةها من 37,8 % سنة 2001 لتصل إلى 26,5 % سنة 2014، وهذا التراجع يعكس بوضوح تزايد الهجرة الريفية واستمرارها بفعل ظاهرة الارهاب وكذلك انتعاش قطاع الأشغال العمومية والبناء في المدن الكبرى وحيويته التي شهدها بعد 2000.

ويمكن تقديم الأسباب الرئيسية لتراجع حجم البطالة وتناقصها من حيث القيمة المطلقة على الأقل بما يلي :

- الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 2000 ليصل إلى 120 دولار للبرميل وهذا ما أدى إلى زيادات معتبرة المداخل في الخزينة العمومية من العملة الصعبة والتي وصلت إلى 65 مليار دولار سنة 2014.

- سمحت هذه « البحبوحة المالية » من برمجة وإنجاز سلسلة من المشاريع الإنمائية الضخمة والمتتالية ابتداء من سنة 2000 خصوصا ما ارتبط منها بمسألة السكن والمواصلات والطرق والأشغال العمومية.

- تدعيم وكالات عمومية متخصصة⁷ لمساعدة الشباب في عملية اندماجهم مهنيا في سوق العمل وخاصة العاطلين الجدد منهم.

هذه الوكالات المتعددة وإن كانت قد ساهمت بقدر وافر في مساعدة الشباب في تقليص نسبة بطالتهم⁸ إلا أنها ما تزال تعترها نقائص واختلالات تحدّ من فعاليتها

⁷ ويمكن رصد أهم الوكالات الوطنية لتشغيل الشباب بمختلف أهدافها كالتالي :
 • الوكالة الوطنية للشغل MENA والتي تعنى بمساعدة الشباب العاطل من فئة خريجي الجامعات والتقنيين الساميين وكذا مراكز التكوين المهني.
 • الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب JESNA وتهتم الشباب الراغب في خلق مؤسسته الخاصة.
 • الوكالة الوطنية لدعم القروض المصغرة MEGNA التي تهتم بالشباب الذي يقوم بنشاط اقتصادي يحتاج إلى دعم مالي لا يفوق مليون دينار جزائري.
 • الصندوق الوطني لتأمين البطالة وتختص هذه المؤسسة في مساعدة الفئات الشبانبة التي لا تدخل ضمن جهاز JESNA عن طريق المتابعة عن قرب ممن يريدون خلق مؤسسات صغيرة وقد يصل الدعم المالي إلى 01 ملايين دج مصحوبة بعدة امتيازات في مجال الإعفاءات الضريبية مثلا.
⁸ تتميز الإحصائيات الرسمية المتعلقة بمساهمة هذه الوكالات في مجال خلق مناصب عمل جديدة لإدماج الشباب بالمتناقضة و الغير الدقيقة، ولا يوجد لحد الساعة دراسات شاملة وعلمية تمكننا ان نعتمد عليها اللهم تقديم بعض الاتجاهات المتكررة في انتظار جرد شامل وواضح للبطالين الذين يتعاملون مع هذه الوكالات على المستوى الوطني..

في تيسير الإدماج المهني، خصوصا عندما نعلم أنّ جلّ مناصب الشغل التي توفرها مؤقتة (86 % منها سنة 2008 و92 % سنة 2014)، كما أنّ نسب التثبيت المهني لحاملي الشهادات الجامعية ضئيلة جدا، إذ تراوحت ما بين 3,9 % سنة 2008 و0,3 % سنة 2014. يضاف إلى ذلك الطابع البيروقراطي للإجراءات التعجيزية والمرهقة الذي يميّز هذه الوكالات وعدم وضوحها واستقرارها، مما يؤدي إلى التأخر المفرط لعملية إدماج مهني للعاطلين، ونفور عدد معتبر من هؤلاء الشباب منها. أمّا العراقيل والإكراهات المتعلقة بالقروض البنكية فهي الوجه البارز للبيروقراطية خصوصا عندما يتعلّق الأمر بالمشاريع المقاولاتية، على الرغم من استحداث أدوات تأمين لهذه القروض من طرف الدولة كصندوق دعم الاستثمارات، كما أنّ ضعف المتابعة المستمرة للمقاولين الشباب الجدد في مجال تصوّر المشاريع الاقتصادية وتصميمها يؤثر سلبا على سيرورة الإدماج، أمّا قلة التنسيق بين مختلف هذه الوكالات العمومية وضعف الإعلام وتضارب المصالح فيما بينها فيبيّن الوجه الآخر لغياب الفعالية اللازمة لدى هذه الوكالات.

البطالة ظاهرة شبابية

تتمركز ظاهرة البطالة عند الفئات الشبابية وبخاصة الفئات العمرية البالغة ما بين سن 20 و29 سنة. وتمثل هذه الفئة ما يناهز نصف عدد العاطلين الإجمالي وهذا ما يظهره الجدول أدناه رقم 4، والذي يبيّن التقلص الواضح من حيث الأعداد المطلقة لهذه الفئة العمرية العاطلة خلال الفترة 2009/2014، بحيث يتعدى في كل الحالات أكثر من نصف العدد الإجمالي. غير أنه من زاوية القيم النسبية، وإن بقيت تمثل هذه الفئة أزيد من 50 % إلا أنّ الاتجاه نحو التصاعد يظهر خلال الفترة 2007/2010 بحيث قاربت 63 %، ثم يتجه ثانية نحو التراجع، مستقرة في حدود 55 % سنة 2017.

أمّا إذا تفحصنا الموضوع من زاوية أخرى، فإننا نلاحظ مثلا أنّ الفئة العمرية البالغة من العمر ما بين 18 و24 سنة تمثل لوحدها نسبة 32,5 % من العاطلين خلال سنة 2004، ولكنها تتراجع لتبلغ 26 % سنة 2017، وقد تصل هذه إلى 63,7 % عند العاطلين الأقل من 30 سنة، لذا يمكن القول أنّ البطالة في الجزائر تعد ظاهرة شبابية بامتياز.

تجدد الإشارة في هذا المجال إلى أنّ فئة الشباب هي الأكثر عرضة إلى المتاعب المرتبطة بصعوبات الإدماج نظرا لقلّة تجربتها في عالم الشغل، وكذا إلى استرسالها في العيش ضمن دوامة العمل الهش وغير مستقر مهنياً.

السنة	2001	2007	2010	2014	2017
العدد	1267	814	685	659	832
%	54 %	59,2 %	63,5 %	57 %	55 %

الجدول 4 : تطوّر البطالة حسب الفئات العمرية 29/20 سنة بالألاف

المصدر : الوكالة الديوان الوطني للإحصاء (2018)

البطالة وعلاقتها بالجنس والمستوى التعليمي

تزداد المعطيات الرسمية أنّ نسبة التشغيل لدى الفتيات ضئيلة جدا مقارنة بالذكور، إذ بلغت 66 % عند هذه الأخيرة بينما وصلت إلى 17.4 % فقط عند الذكور الفئة الأولى سنة 2017، (.) وهذا الوضع يدعم حدة المفارقة التي نلاحظها في مجال التمدرس بين الجنسين وخاصة في التعليم العالي الذي يشهد حضورا متزايدا لفئة الفتيات. وعند تفحصنا لمشكل البطالة، فإن التناقض يبدو واضحا بين الجنسين للمرة ثانية، فنسب البطالة لدى الفتيات بلغ 25.8 % من أصل النسبة الإجمالي للعاطلات سنة 2017 بينما لا تتعدى 11,2 % عند الفتيان.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بالعاطلات عن الشغل من الفئة العمرية ذات 25-30 سنة اللواتي بلغت نسبتهن 38,2 % في حين تمسّ البطالة على وجه التحديد الفئة العمرية 20-24 سنة بنسبة 28 % لدى الفتيان سنة 2017، ضف إلى ذلك أن وتيرة تزايد البطالة أعلى عند الفتيات. وهذا عامل إضافي في تكريس التمايز الاجتماعي بين الجنسين لصالح الفتيان.

أما فيما يخصّ حالة البطالة وفق المستوى التعليمي، فإنّ الجدير بالذكر هي أنّ النسبة العالية تخصّ عاطلين بدون شهادة والتي تمثل أكثر من نصف مجمل العاطلين، أي 787 ألف عاطل من أصل مليون ونصف عاطل سنة 2017، يلهم الحاصلين على شهادة التكوين المهني بنسبة 24,7%، ثم يتبعون وبنسبة أقل بخريجي الجامعات بنسبة تقدر بـ 23,7%.

وعندما نتناول الموضوع من زاوية المستوى التعليمي حسب الجنسين، مرة أخرى يتكرر التمايز الاجتماعي للذكور على حساب الفتيات ويكشف الصعوبات اللواتي يتلقينها أثناء سيرورة إدماجهن مهنيًا، إذ بلغت نسبة العاطلات الحاصلات على شهادات جامعية حوالي 50,3% من أصل مجمل العاطلات، بينما الوضع مغاير تماما لدى الفتيان الحاصلين على شهادات جامعية إذ لا تتعدى نسبة البطالة لديهم 9,7% من جملة الشباب الجامعي العاطل في سنة 2017. وفي هذا السياق يمكن رصد بعض الأسباب لتفسير هذا التمايز الاجتماعي الحاصل بين الجنسين كما يلي :

- التزايد العددي للطالبات الجامعيات سنويا وارتفاع نسب نجاحهن في امتحان البكالوريا، بحيث بلغت نسبة تواجد الفتيات في التعليم العالي أزيد من 60% من العدد الإجمالي الحالي والبالغ أزيد من مليون ونصف مليون طالب على المستوى الوطني خلال سنة 2016.

- توجه أغلبية الطالبات نحو بعض التخصصات التي يفرضها التقسيم الاجتماعي للعمل في المجتمع الجزائري مثل تخصصات الأدب والعلوم الاجتماعية واللغات الأجنبية. إذ يتوافد على هذه المسارات التكوينية الجامعية ما يناهز 2/3 من مجمل الطالبات الجامعيات. ومن المعروف أن حاملي الشهادات في هذه التخصصات يجدن صعوبات في الولوج إلى سوق العمل الذي يعاني من التضخم في بعض القطاعات مثل القطاع الصحي، التعليم والإدارة العمومية، بينما يستفيد العاطلون الذكور من فرص وحظوظ أوفر في جميع القطاعات الاقتصادية⁹.

⁹ في إطار تجميد التشغيل في الوظيفة العمومي مؤخرا بمبادرة من الحكومة فإن هذا القرار يمس المرأة بالدرجة الأولى نظرا لتوافدها وتواجدها في قطاع الوظيفة العمومي

نمط الاندماج المهني لدى العاطلين ونوعيته

نريد من خلال تحليل نمط الاندماج المهني لدى العاطلين عن الشغل والباحثين عنه، التعرف على خصوصيات سوق العمل والميكانزمات الرئيسية التي تتحكم في تسييره من جهة، ثم الإلمام بمستوى فعالية السياسات العمومية وقدرتها على تسهيل عملية الاندماج المهني ونوعيته في توفير مناصب عمل مستقرة وملائمة وذات آفاق مستقبلية واعدة من جهة ثانية.

تزودنا الفترة الزمنية للبحث عن شغل بمعلومات هامة حول وضعية سوق العمل ودرجة استيعابه لليدي العاملة، من ثمة يعدّ هذا الموضوع مؤشرا هاما لنوعية عملية لإدماج المهني للعاطلين. وتشير المعطيات الرسمية في هذا الصدد بأنّ الفترات الزمنية للبحث عن الشغل تأخذ اتجاهين رئيسيين هما : فترة البحث عن العمل القصيرة المدى والتي لا تتعدى سنة واحدة، وتشمل 34 % من أصل جملة الباحثين عن الشغل في سنة 2017. أمّا الشكل الثاني وهو الغالب فيتميز بطول مدته إذ تستغرق مدة البحث عن العمل أكثر من سنتين، ويمسّ غالبية الباحثين عن الشغل بنسبة 40,4 % من العدد الإجمالي للعاطلين. وهذا مؤشر مقلق يعكس مدى صعوبة الاندماج المهني لدى العاطلين وكذا تضاول فرص العمل الجديدة في سوق العمل الوطني.

أمّا عندما يتعلق بتحليل مدة البحث عن الشغل مقارنة بمؤشري المستوى الدراسي والجنس، فالمعطيات الرسمية والدراسات العلمية تشير إلى أنّ المستوى التعليمي والشهادة يلعبان دورا هاما في تسريع عملية الاندماج المهني، بحيث توجد علاقة تلازمية بين مستوى التعليم - أو الشهادة - والفترة الزمنية لعملية الاندماج المهني، وهذا ما يظهر جليا عند العاطلين من دون مستوى تعليمي أو من دون شهادة، والذين يمثلون الأكثر عرضة للبطالة الطويلة المدى، بحيث نجد أنّ 45,5 % من جملة هذا الصنف يعيشون أطول مدة زمنية في حالة بطالة والتي تتجاوز السنتين، يلهم حاملو شهادة التكوين المهني بـ 44,2 %، ويتصدرهم في سرعة مدة الاندماج المهني حاملو الشهادات الجامعية (أقل من سنة بحثا عن العمل من أجل الحصول على فرصة شغل).

أما من حيث الجنس، فاللافت للانتباه هو التحسّن المميّز والمتزايد للمستوى التعليمي لدى الفتيات، إذ نلاحظ أنّ نسبة من يبحثن عن الشغل من الإناث من دون شهادة تمثل 6% فقط، في حين أنّ الذكور من الفئة نفسها (أي دون شهادة) قد بلغت نسبتهم 70%. ولكن رغم تزايد الشهادات الجامعية لدى الفتيات إلا أنّهن لا يجدن بسهولة مناصب عمل مثل زملائهن الذكور، إذ تمثل الباحثات الجامعيات عن العمل 45% تقريبا من مجمل العاطلات بينما لا يتعدى هذا العدد 11% عند الفتيان، وهنا مرة أخرى تتعرض الفتاة للتمييز الاجتماعي الغير مبرر.

القنوات المفضلة للحصول على الشغل لدى العاطلين

تكشف طريقة البحث عن الشغل مختلف الاستراتيجيات التي يعتمد عليها العاطلون عن العمل سواء استندوا على قنوات المؤسسات العمومية المتخصصة في إدماج الشباب العاطل أو على الشبكات الاجتماعية الأخرى.

وتشير المعطيات الرسمية أنّ نسبة معتبرة من العاطلين يفضلون الاعتماد على العلاقات العائلية والشبكة الاجتماعية كالأقارب والأصدقاء للحصول على الشغل. وتمثل نسبة هؤلاء ما يقارب 35,7% من مجمل العاطلين. يمكن القول بصفة أدق بأنّ حاملي شهادات التكوين المهني وكذا الفاقدين لأي نوع من شهادة يفضلون الاعتماد على العلاقات الشخصية والعائلية للحصول على شغل، بينما يفضل ذوي الشهادات الجامعية عموما تنوع قنوات المؤسسات العمومية للإدماج المهني بنسب متقاربة لكلا الحالتين، والتي تقارب نسبة 30% لكل منهما. وتجدر الإشارة في هذا المجال، أنّ البنين يفضلون التعامل مع المحيط العائلي بالدرجة الأولى ثم مكاتب الوكالات العمومية في المرتبة الثانية، بينما نجد أنّ الفتيات يعتمدن على وجه الخصوص على المسابقات والامتحانات وربما يكون ذلك لخصوصية الوظائف المرغوب فيها والتي تتواجد عموما في قطاع الادارات العمومية، في حين يلجأن بدرجة ثانية إلى مكاتب التشغيل والوكالات العمومية وخاصة الجامعيات منهن.

أما الراغبون في فتح محلات أو مؤسسات صغيرة فالظاهر أنّ هناك نفور بارز من النشاط المقاوлатي عند قسط وفير من الشباب العاطل عن العمل، إذ لا تتعدى نسب هذا الصنف من الإدماج سوى 12% من أصل مجمل العاطلين، وخاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية من كلا الجنسين على حد سواء. تبدو ثقافة المقاوлатية لدى الشباب ضعيفة ومغيبية في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد الوطني إلى جيل جديد من المقاولاتين القادرين على خلق ديناميكية اقتصادية لتعويض الواردات¹⁰ والابتعاد تدريجياً على استيراد عدد كبير من المواد التي يمكن إنتاجها محلياً و من ثمة، كسب التحدي الذي ينتظر البلد في تعويض الواردات أو في الحدّ من التبعية للاقتصاد الخارجي.

وضعية العاطلين الذين لديهم تجربة سابقة في سوق العمل

هناك زاوية أخرى تمكنا من التعرف على خصائص البطالة ونوعية الاندماج المهني لدى فئة العاطلين الذين سبق لهم التواجد في حالات مختلفة للشغل. وفي هذا المجال، تؤكد المعطيات الرسمية أنّ هؤلاء البالغ نسبتهم 27% من مجمل العاطلين ينتمون لفئة عمرية يتراوح سنّها ما بين 25 و29 سنة، في حين تمثل الفئة الأكثر تقدماً في السنّ، والتي يفوق سنّها 30 سنة، حوالي 19,3%، أغلبيتهم من الذكور و56% من الإناث اللواتي لهن مستوى جامعي.

تواجدت هذه الفئة من العاطلين أثناء نشاطها المهني السابق بنسبة 70% في القطاع الخاص، خصوصاً الذكور منهم، يتصدّروهم في ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات. عاش معظم هؤلاء العاطلين والعاطلات ظروف عمل صعبة نتيجة لطبيعة المناصب المؤقتة التي حصلوا عليها، مما جعلهم عرضة لحراك مهني وعدم استقرار في منصب الشغل. وتشير الإحصائيات التي يقدمها الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2014 أنّ 47% من مجمل العاطلين من هذه الفئة من الذكور قد أنهيت عقود عملهم فور

¹⁰ لغت قيمة الواردات من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية النهائية والنصف نهائية والاجهزة ما يناهز 54 مليار دولاروفاتورة استيراد الادوية. تفوق مليار ونصف دولار سنويا وستة ملايير دولار لاستيراد السيارات

انتهاء المشاريع، بينما بلغت نسبة ذلك عند الإناث ما يعادل 65%. هذا الوضع المتعب وغير المستقر يدفع العاطلين للبحث عن العمل بصفة متواصلة ولمدة طويلة وبشقي الصعوبات. فمثلا، لا يزال أكثر من 50% من المسرحين يبحثون عن الشغل منذ أكثر من سنة، و34% منهم تعدّت مدة بحثهم السنتان. ولعل الإناث هن الأكثر عرضة لعدم الاستقرار المهني مقارنة بالذكور مادام أن قبولهن للتنقل الجغرافي من أجل فرصة الشغل قليل، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى التخلي عن كفاءات شهادتهن (déqualification) من أجل القبول الاضطراري بأي نوع من الشغل المقترح.

خاتمة

لقد أظهرت مختلف المؤشرات والمتغيرات، التي قدمناها لوصف السمات الرئيسية للعاطلين، بعض الاختلالات الهيكلية على مستوى نمط سير سوق العمل الذي يتميز بالانتقائية (على مستوى الجنس، نوع الشهادات وأقدميتها، قطاعات التشغيل)¹¹ تضع منظومات التكوين المختلفة (التربية، التكوين المهني، التعليم العالي) أمام تحديات تشغيلية الشهادات. كل ذلك يظهر بوضوح هشاشة سياسة التشغيل المتبعة من طرف الدولة وعدم جدواها مقارنة بكلفة الاستثمارات المخصصة لهذا الغرض.

ويمكن تشخيص أسباب فشل سياسات التشغيل واستمرار حالة البطالة البنيوية في الجزائر، رغم مآل هذه الأخيرة نحو الانخفاض والتراجع المؤقت، بالأسباب المرتبطة أولا بإعطاء الأولوية للمشاريع الانمائية الضخمة ذات التكاليف الباهظة من حيث الميزانية المخصصة لها والمنتجة لمناصب عمل مؤقتة في أغلبها، كل هذا على حساب تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي يتم من خلالها تطوير الانتاج الوطني وتنويعه لتعويض الواردات قصد الخروج نسبيا من التبعية الاقتصادية العالمية، وكذلك استحداث مناصب عمل مستقرة وملائمة، كما أنّ وجود الاختلالات الواضحة في منظومة التكوين وعدم قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الجديدة لسوق العمل يستدعي إعادة

¹¹ أنظر: الفصل الثالث من هذا الكتاب: «الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية في وهران: نتائج التحقيق الميداني».

التفكير في منظومة الكفاءات المهنية بغية دمجها ضمن مخرجات التكوين. وأخيرا يمكن لتبني قواعد عقلانية في مجال التشغيل، المبنية على إعادة الاعتبار للمهن التقنية ولثقافة الاستحقاق عن طريق العمل ونبد النزعة الاتكالية أن تضيي ثقافة جديدة على سوق الشغل. يجب الإشارة إلى أنّ المستجدات الحالية والمرتبطة بجائحة كورونا وتمادي تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية والانتفاضة الشعبية التي تعيشها الجزائر قد تزيد من معدلات البطالة بنسب خطيرة قد تفوق 30 %، وهذا الوضع يرهن السلم الاجتماعي ويفرض على السلطات السياسية المسارعة إلى اتخاذ إجراءات شجاعة وجذرية في المجال السياسي والاقتصادي.

بيليوغرافيا

تطور، أحمد خير (2006). التشغيل واشكالية البطلة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية. [رسالة ماجستير جامعة الجزائر].
يونس برنان، (2020، 10 ديسمبر). رحلة الاقتصاد الجزائري، تقشف، تحصيلات ومفاجآت. مجلة العين الاخبارية.

Bulletin de l'ONS de 1987 à 2014.

Cusumano, C. (2007). *Les mouvements sociaux et le chômage* [mémoire de licence en sociologie. Université de Liège].

Demazière, D. (1995). *La sociologie du chômage*. Paris : la Découverte.

Demazière, D. (2020). *Sociologie des chômeurs CSO-Centre de sociologie des organisations*. Paris : édit Sciences de l , homme et société collection sociologie.

Demaziere, D., et al. (2015). Vivre le chômage, construire ses résistances, changeons nos regards sur le chômage. *Document de travail*. Consulté le 20 janvier 2018 sur www.profilinfo.fr/doc_num.php?explnum_id=10500, .

Ledrut, R. (1966). *Sociologie du chômage*. Paris : PUF.

L'Année du Maghreb : 60 ans de luttes, (2021) numéro spécial ; édition CNRS.

Maruani, M., & Reynaud, E. (1999). *Sociologie de l'emploi*. Paris : La Découverte.

Maruani, M., & Reynaud, E. (2004). *Sociologie de l'emploi*. Coll. Repères, (4^{ème} édition). Paris : L'Harmattan.

Mouffok, A. (1988). « L'emploi en Algérie ». Dans *Emploi et productivité en Algérie. Revue du CENEAP*, (7), pp. 127-164.

Musette, M.- S. (2014). *La lutte contre le chômage*. Alger : CREAD, p. 7.